قراءة ثانية لمقالات قديمة !

1. تطوير الجامعات أساس لتقدم مصر[1] !

مرت مصر خلال سنوات ما قبل الخامس والعشرين من يناير 2011 بفترة من الجمود والاخذار طالت مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع جميعاً، وأصبح الركود وعدم الحركة عنواناً للدولة بدعوى الاستقرار، وطالت حالة الجمود الجامعات المصرية الحكومية وبدايات الجامعات الخاصة !

وعلى الرغم مما أحدثته ثورة 25 يناير من حراك وتغيرات طالت مختلف جوانب الحياة ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة سلباً وإيجاباً، كما كانت لها تأثيراتها على هيكل القيم الوطنية ونسق العلاقات المجتمعية، إلا أن تلك الحركة لم تصل إلى جامعات مصر بإيجابياتها، ولم تتحسن أوضاعها، بل ازدادت سوءاً ولم تنعكس عليها أهداف الثورة، ولم تستفد من الثورة العلمية والطفرات والإنجازات التقنية غير المسبوقة والثورة الهائلة فى مجالات الاتصالات والطفرات الهائلة ولا استفادت من بزوغ تقنية المعلومات بكل ما تعنيه من إمكانيات وآفاق لا محدودة .

ومن أسف فقد تعاظم تغيير نظرة المصريين إلى التعليم الجامعي من كونه مصدراً للعلم والمعرفة وتمكين الفرد من اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة العملية، إلى اعتباره وسيلة للحصول على شهادة تعتبر مسوغاً للتعيين فى وظيفة أو أداة للبحث عن عمل خارج البلاد . وازدادت عزلة الجامعات عن المجتمع المحلي، وتصاعدت حدة الفجوة بين ما تقدمه من مناهج ومقررات وبين ما تحتاجه مؤسسات المجتمع ومتطلبات الاحتياجات المهنية المعاصرة .

ويعتبر تدني مستوى جودة المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي هو أحد أبرز مظاهر عدم قدرة الجامعات الحالية على الوفاء بمسئولياتها بمستوى الجودة والجدية المأمول، فضلاً عن الفقر فى البنية البحثية والإنجازات

---

[1] تطوير الجامعات أساس لتقدم مصر ! – الوطن (elwatannews.com) (12 سبتمبر 2016)

العلمية. كما تعانى الجامعات المصرية الحكومية والخاصة من مشكلات تقلل فعالياتها وقدراتها على المنافسة والصمود فى زمن العولمة وتقنيات المعلومات والاتصالات، أهمها الانحصار فى الحيز المحلي بدرجة واضحة وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية (الخارجية) سواء فى استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية، أو مصادر التمويل.

كذلك البطء الشديد فى الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير نظراً لتعقد التنظيمات البيروقراطية واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية فى اتخاذ القرارات التعليمية. كذلك تعاني الجامعات المصرية من الميل الواضح إلى التمسك فى النظم والمناهج والأساليب وتقادم تقنيات التعليم وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي وتضاؤل المشاركة فى جهود التطوير والابتكار، فضلاً عن النمطية فى التنظيمات والقواعد الحاكمة مما يفقدها فرص التميز والتنافس والتطوير المبدع باستخدام الطاقات الفكرية والعلمية المتاحة لأى منها.

وأخيراً وليس آخراً، غياب نظم وآليات فعالة لتقويم أداء الجامعات سواء الحكومية أو الخاصة، حيث لا تأثير لعوامل السوق وآراء المستخدمين لخريجيها أو لمخرجاتها البحثية والمعرفية على ما يمكن أن تحصل عليه من الموارد.

كذلك تتمثل المشكلات والتهديدات الذاتية لمنظومة التعليم الجامعي فى تجمد هياكل الجامعات المصرية وأسس تنظيمها، وتضخم أعداد الطلاب والتوسع فى إنشاء الكليات دون إعداد سابق، واستمرار نظام القبول المركزي المعتمد على معيار درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة فقط دون اعتبار قدرات ورغبات الطلاب، وتضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس، والانحصار فى إعدادهم داخل ذات الجامعات التي حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى مما يضعف المستوى العام لقدراتهم وتحجبهم عن التعرض والاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة وتحد من فرص التطوير والتجديد في

قدراتهم ومصادرهم المعرفية، وعدم تفرغ النسبة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس للعمل الجامعي، وانصراف أغلبهم عن العمل البحثي إلا لأغراض الترقية، ثم تقليدية أعمال اختبار وتقويم الطلاب وإثقالها بالأعداد المتزايدة منهم.

كل تلك السلبيات أنتجت حالة من التدني فى التقييمات العالمية للجامعات المصرية.

وبرغم كل تلك الإشكاليات التي تعترض مسيرة الجامعات المصرية، لا تزال تتوفر فرص جيدة وإمكانيات يمكن استثمارها لإحداث نقلة نوعية فى كفاءتها وفاعليتها تتمثل في:

1. الطلب المتزايد على التعليم الجامعي فى ضوء الزيادة المستمرة فى أعداد السكان وارتباط التعليم الجامعي فى منظومة القيم المصرية بقضية الحراك الاجتماعي والتقدم إلى مستويات أعلى،
2. اتجاه قطاعات الأعمال لطلب نوعيات متميزة من خريجي الجامعات وارتفاع مستوى الرواتب بالنسبة لخريجي بعض التخصصات الحديثة والدارسين بلغة أجنبية.
3. كما تتوفر إمكانيات تقنية متطورة فى مجالات المعلومات والاتصالات مما يسمح للجامعات بالأخذ بأنماط وتقنيات تعليمية متطورة، وتتوفر فرص الاتصال بالعالم الخارجي والتعامل مع المؤسسات التعليمية الدولية والجامعات الأجنبية المتميزة، كما تتيح تلك التقنيات فرصاً للتوسع فى التعليم بالخروج إلى مختلف مناطق مصر باستخدام أنماط التعليم من بعد وبما تحقق مزيداً من ارتباط التعليم الجامعي بالبيئة.

ولكى تتمكن الجامعات المصرية من تعويض ما فاتها وتعيش عصر التميز والمنافسة والثورة المعرفية وتتعامل مع مفرداته واستيعاب تقنياته، فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون تقوم على أساس تحديد الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي فى مصر لتكون نقطة

تنطلق منها برامج تطوير الجامعات المختلفة فى ضوء الرؤية الواضحة للتحولات الجذرية المحلية والإقليمية والعالمية.

ونقترح إنشاء "الهيئة الوطنية للتعليم" هيئة مستقلة يصدر بها قانون خاص وهى مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شئون التعليم وتعتبر فى حكم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية التي نص عليها الدستور، تختص بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم الجامعي وما قبل الجامعي والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته.

إن أساس تطوير الجامعات المصرية يتركز في:

1. مبدأ الاستقلال الأكاديمي والإداري للجامعات،
2. تفعيل دور الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد،
3. تطوير أسلوب التمويل للجامعات الحكومية إلى نظام للدعم لسد العجز بين إيراداتها ونفقاتها وتحديد مدى يتضاءل خلاله ذلك الدعم إلى أن ينتهي،
4. توحيد المجلسين الأعلى للجامعات فى مجلس واحد يضم رؤساء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية مع اختيار رئيسه بالتناوب من بينهم،
5. تطوير قانون موحد للجامعات تحدد المبادئ والقواعد العامة مع ترك التفصيلات للوائح داخلية تضعها كل جامعة بذاتها فى إطار القانون الموحد.
6. مطالبة الجامعات كشرط لاعتمادها بضرورة تفعيل خطة للتطوير العلمي والتقني وإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمى القدرات الفكرية للطلاب.

7. مطالبة كل الجامعات بتفعيل خطط لتنمية القيادات الإدارية وتدريبهم على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.
8. استكمال العناصر الغائبة فى المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي ومن أهمها تصميم خطة وطنية لتأكيد الجودة فى الجامعات وجعل الالتزام بها أولوية متقدمة، ونشر مفاهيم الجودة فى كافة المستويات والأصعدة فى مجالات المنظومة الجامعية، وتطوير نظم الاعتماد والترخيص ومنح الشهادات الدالة على التأهيل.

إن الجامعات المصرية جميعها حكومية وخاصة وأهلية فى موقف لا يرقى إلى التطورات الإقليمية والعالمية فى نظم ومستويات الجامعات الحديثة الآخذة المتفوقة فى مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية المعرفية وخدمات المجتمع، مما تجعل التطوير مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع من أجل تقدم مصر.

2. تعليم جامعي متجمد.. وتقرير دولي مهمل!![2]

مع ازدياد الشكوى العامة من تدني مستوى التعليم الجامعي وتجمده فى قوالب قديمة عفا عليها الزمن، نجد أن وزارة التعليم العالي والدولة عموماً تمضي على ذات النهج فى تأكيد بقاء الحال على ما هو عليه، وعلى المنضرر السفر إلى أى دولة متقدمة ليحصل منها على تعليم جامعي يواكب العصر والتقنية والثورة المعرفية الهادرة فى كل مكان إلا فى المحروسة!

ولقد استشعر أحد وزراء التعليم العالي فى عام 2008 أهمية البحث لدى الخبراء فى العالم عن علاج لمشكلات وزارته، فطلب من البنك الدولي ومن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تكوين فريق من الخبراء الدوليين فى شئون التعليم وتطوير الجامعات لمراجعة " السياسات الوطنية للتعليم العالي فى مصر"، وقد حدد المسئول عن التعليم العالي المصري كما وصفه التقرير منذ البداية عدة مجالات تثير

[2] تعليم جامعي متجمد وتقرير دولي مهمل (نشر في صحيفة الوطن عام 2016)

القلق وتسترعى الاهتمام فيما يتعلق بالسياسات، من بينها تساؤلات عن نقاط القوة والضعف فى نظام التعليم العالي المصري فى مقابل القدرة ومستويات الأداء الدوليين، وجودة الخريجين وصلتها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر، ومدى التوازن بين التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهنيين، وفاعلية الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، ودور كل من مقدمي التعليم العالي العام والخاص، ومكانة البحث العلمي فى نظام التعليم العالي، وهيكل الحوافز المالية لتحسين الأداء فى مؤسسات التعليم العالي، ومدى ملاءمة سياسات الحكومة وأنظمتها الرامية إلى تطوير التعليم العالي المصري، ومدى جودة توجيهها وفاعليتها ، وقد دعا المسئول المصري الفريق الدولي إلى التعليق بوجه عام على حالة التعليم العالي فى مصر والمسائل المتصلة بتطويره فى المستقبل.

ورغم أن كل تلك التساؤلات يعلم الإجابة الدقيقة والصريحة عنها خبراء وأساتذة الجامعات المصريون، فإنه كان لا بأس من استطلاع الخبرة الدولية وتحمل مصر جانباً من تكلفة تلك الدراسة.

وتم تشكيل الفريق وكان من أعضائه مديرة وحدة التخطيط الاستراتيجي فى وزارة التعليم العالي المصرية، التي قدمت للفريق التقرير الذى كانت قد أعدته الوحدة فى عام **2008** بعنوان: التعليم العالي فى مصر: تقرير معلومات أساسية.

وبرغم أن مصر هي التي طلبت التقرير وساهمت بتحمل جانب من تكلفته واستقبلت وفد الخبراء الدوليين فى شهر أكتوبر **2008**، وتوالي أحد عشر وزيراً على وزارة التعليم العالي منذ طلب ذلك التقرير حتى اليوم، فلا يزال التقرير مهملاً فى أضابير الحكومة، وللعلم هذا التقرير موجود منذ **2010** على بوابة الإحصاءات القومية للتعليم العالي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء على الرابـــط **http: //higheducation.idsc.gov.eg/Front/ar/publishings.aspx** ! ! !

ولا تزال جهود تطوير التعليم العالي والجامعات منحصرة فى محاولات كل وزير للتعليم العالي أن يُصدر قانوناً جديداً لتنظيم الجامعات، ولا تزال الجامعات والمعاهد العليا المصرية على حالها من التخلف والتقليدية والابتعاد عن أى مظاهر للتطور أو التقدم.

وقد صدر تقرير المنظمتين الدوليتين فى 2010 بعنوان "مراجعات سياسات التعليم الوطنية التعليم العالي فى مصر"، احتوى بكل الوضوح على توصيف لواقع التعليم العالي (الجامعي) والتحديات التي تواجهه وأسس ومحاور إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم العالي فى مصر. وجاء فيه: إن نظام التعليم العالي المصري لا تخدم جيداً الاحتياجات الراهنة، وإنْ لم تحدث إصلاح واسع النطاق فسوف تحول دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي فى مصر، وقد أجرت الحكومة المصرية، من أجل بناء الوطن وتحديثه، إصلاحات كبرى بينما يظل نظام التعليم العالي فى حاجة إلى إعادة بناء فى هذا السياق، ولا يزال إنتاجه موجهاً إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضي، وتعبر توقعات المجتمع المحلي منه عن فهم لدوره عفا عليه الزمان، وثمة حتمية لإجراء إصلاح جوهري لنظام التعليم العالي المصري. وهذه الحتمية تنشأ عن ضغوط حاجة مصر إلى تحسين قدرات التنافسية فى الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، حيث تكثف بلدان أخرى استثمارات فى رأس المال البشري وإنتاج المعرفة، وتوفير الخدمات التعليمية على النحو المناسب لعدد متزايد ومتنوع من الطلاب، والحد من التفاوتات الاجتماعية الناشئة عن الاختلافات فى فرص التعليم، كما أن هناك ضرورة لتطوير التعليم العالي بسبب قلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها، ورداءة نوعية المدخلات والعمليات التعليمية، والقصور واختلالات التوازن فى نوعيات الخريجين مقارنة باحتياجات سوق العمل، وعدم كفاية تطوير القدرات البحثية الجامعية والروابط مع نظم الابتكار الوطنية. وشدد التقرير على حتمية إجراءات حاسمة لتحسين الاتساق على صعيد السياسات، والاستجابة المؤسسية، وفاعلية تكاليف النظام وبصفة خاصة، وثمة ضرورة إلى توجيه ما يتخذ من

إجراءات نحو الحد من الجمود الهيكلي فى نظام التعليم العالي وتحسين التوجيه والتنسيق على الصعيد الوطني. وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للطلاب، وزيادة قدرة ومرونة مؤسسات التعليم العالي فى ظل نظام أكثر تنوعاً، وتحسين توافر المعلومات لتوجيه الطلاب فى اختياراتهم، وتمويل النظام بأسلوب ينسم بمزيد من العدالة والكفاءة وبطريقة قابلة للدوام.

وكان من أهم توصيات التقرير تغيير أسلوب التنسيق المركزي كطريق وحيد لالتحاق الطلاب بالجامعات اعتماداً على مجموع الثانوية العامة، وضرورة اتباع نظم أخرى كتنظيم اختبارات تكشف عن قدرات ورغبات الطلاب، كذلك أوصى التقرير بإعادة هيكلة إشراف الدولة على الجامعات وذلك بمنح الجامعات مزيداً من الحرية والاستقلال فى إدارة شئونها وزيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وإعطاء الجامعات الحكومية وضع الشركات الحكومية مع تكوين مجلس أمناء لكل جامعة له سلطة الإشراف على شئونها الأكاديمية والتنفيذية وفقاً لرسالتها المتفق عليها ورهناً بأساليب المساءلة المناسبة.

كما اقترح التقرير

النظر فى إنشاء مجلس أعلى أوحد للتعليم العالي يشترك فى رئاسته وزير التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي، ويمكن أن يكون هذا المجلس هو هيئة التعليم العالي صاحبة السلطة العليا فى تخطيط وتنسيق وتقديم خدمات المعلومات للتعليم العالي فى مصر، التي تغطى كافة المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية: المؤسسات الحكومية، والخاصة غير الهادفة للربح والهادفة للربح، والكليات التكنولوجية، والمؤسسات الأجنبية، والجامعة المفتوحة، وأن يضطلع المجلس الأعلى الجديد بالمسئولية عن التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها، وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات

الوطنية، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسي وما يتصل بذلك من إعداد تقارير المحاسبة، وأن تدمج في المجلس الأعلى الجديد الوظائف التي يمارسها حالياً المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للكليات التكنولوجية ووظائف وزارة التعليم العالي المتعلقة بسير العمل فى المؤسسات.

كما اقترح التقرير إصدار قانون موحد لكل الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية والكليات التكنولوجية، كل ذلك مع زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي والتوجه إلى استراتيجية للتدويل ينمو بمقتضاها التفاعل الإيجابي لمؤسسات التعليم العالي المصرية مع محيطها الدولي.

ولكل من يريد الاطلاع على ذلك التقرير يمكن الدخول على الرابط التالي:
https://www.oecd.org/edu/skills-beyond-school/44913775.pdf

3. جودة التعليم.. التزام دستوري![3]

نصت المادة 19 من الدستور على أن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي فى التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية".

والقصد من تركيز المشرع الدستوري على ضرورة التمسك بمعايير الجودة العالمية أنها شرط لتحقيق كل نتائج التعليم وإنتاج آثاره الإيجابية على المواطن والوطن.

وكانت رؤية "السيسي لمستقبل مصر" قد أكدت الاتفاق التام مع النص الدستوري المشار إليه، وأضافت: "وكذلك رفع كفاءة العملية التعليمية عن طريق مراجعة المناهج التعليمية وأساليب التعليم والوصول بها إلى

[3] نشرت في صحيفة الوطن عام 2016

المستويات العالمية، حيث إن مستوى الخدمة التعليمية المقدمة فى مصر منخفض مقارنة بمستواها فى الدول النامية الأخرى"، "مع وضع نظام علمي لتقييم العملية التعليمية وفقاً للمعايير الدولية بما يضمن الارتقاء المستمر بجودة التعليم".

وكان الهدف الرئيس من إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أن تكون إحدى الركائز الرئيسية لخطة قومية لإصلاح التعليم فى مصر، وذلك باعتبارها " الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التي تتوافق مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذى يؤدي إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً"، حسب ما جاء فى الموقع الرسمي للهيئة على الإنترنت.

ولكن المشكلة أن منظومة التعليم فى مصر، خاصة منظومة التعليم الجامعي والعالي، قد أُسست على خلاف مفاهيم ومقومات ضمان الجودة ودون الأخذ في الاعتبار مسألة وجود هيئة خارجية (وطنية أو أجنبية) لتقييم الجامعات والتأكد من استيفائها الشروط والمقومات الواجب توافرها في الجامعات الجديرة بالحصول على الاعتماد، ومن ثم تأكيد جدارتها بالاستمرار فى دورها التعليمي والبحثي والتنمية المعرفية، كل ذلك بالتوافق مع احتياجات المجتمع ومواكبة التطور العلمي والمعرفي ومستجدات تقنيات التعليم في العالم.

ومن أسف أن جهود تطوير التعليم الجامعي والعالي فيما عدا إنشاء هيئة ضمان الجودة قد انحصرت في مجرد إجراء تعديلات متعددة على قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 ثم إصدار قانون الجامعات الخاصة رقم 101 لسنة 1992 والقانون رقم 12 لسنة 2009 المتعلق بالجامعات الخاصة والأهلية، ثم محاولات متكررة لإصدار قانون جديد لم تكلل بالنجاح عبر السنوات حتى اليوم!

إن محاولات تطوير التعليم الجامعي تتطلب أكثر من مجرد إصدار قانون جديد، بل من المتعارف عليه علمياً أن تبدأ في الأساس بتقييم شامل للمؤسسات التعليمية ونظم التعليم والبرامج الأكاديمية والمناهج والمقررات وتكوين هيئات التدريس والبحث العلمي، ومستوى كفاءة القيادات الأكاديمية والإدارية ومعايير اختيارهم، والهيكل الطلابي ومعايير قبول الطلاب وأساليب التعليم والتقويم، ثم نوعية مخرجات المنظومة الجامعية.

وبعد ذلك تتم إعادة هيكلة شاملة للنظام التعليمي ومؤسساته جميعاً، بدءاً من قمة النظام ممثلاً في وزارة التعليم العالي والمجالس العليا للجامعات وصولاً إلى الجامعات ذاتها !

ومن المهم أن يتم تطوير الجامعات المصرية للوفاء بالالتزام الدستوري فى الأساس بتضمين مفاهيم ومقومات جودة التعليم في صلب عملية إعادة هيكلة المنظومة الجامعية. وبهذا المنطق تصبح مقومات الجودة والاعتماد مكوناً أساسياً فى المنظومة وليس إضافة لمنظومة تم تشكيلها فى غياب تلك المقومات.

وتبدو المشكلة في الأساس أن المنظومة الجامعية تسير في طريق منفصل عن طريق الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد التي تتحمل مسئولية نشر مفاهيم ومقومات الجودة ومطالب التأهل للاعتماد وضمان وجودها فى المنظومة الجامعية. وعلى سبيل التحديد فإن إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية وفروعها، وتحديد أرقام المقبولين فى الجامعات ومعايير قبولهم وغيرها من القرارات المصيرية تنفرد بها وزارة التعليم العالي والمجالس العليا للجامعات ولجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات وذلك بعيداً عن التنسيق الواجب مع الهيئة المعنية بضمان جودة التعليم ! ومن أسف أن هذين الطريقين لا يلتقيان ! !

ومن المؤكد أن تحقيق الالتزام الدستوري بمراعاة مستويات الجودة العالمية فى المنظومة المصرية للتعليم، وخاصة التعليم الجامعي، تحتم أن يلتقي الطريقان !

إن تنفيذ الالتزام الدستوري بتوفير التعليم وفق مستويات الجودة العالمية يقتضى إنشاء "هيئة وطنية للتعليم" هيئة مستقلة تتبع مجلس النواب ويصدر بها قانون خاص، وتضم خبرات علمية فى نظم وتقنيات التعليم والتربية والتنمية المعرفية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة فى التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، كما تضم رئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم.

وتهتم " الهيئة الوطنية للتعليم" بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقييم مخرجاته، وتصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم شاملة مستوياته المتعددة (التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي)، ومجالاته التخصصية (تعليم عام، تعليم تقني). كذلك تهتم بوضع المعايير الرئيسية للتعليم شاملة المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشاء وتشغيل المؤسسات التعليمية ومقوماتها الرئيسية، ووضع معايير وتقنيات تقييم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد. على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية فى استفتاء شعبي حقيقي، ثم يجرى توثيقها فى مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بناء على استفتاء مماثل.

وفى ذات السياق، يصبح وجود وزارة للتعليم العالي أمراً لا لزوم له ويمكن إدماجها مع وزارة التربية والتعليم فى وزارة واحدة تُعنى بقضايا التعليم والتثقيف والتنمية المعرفية على المستوى الوطني والاستراتيجي، وفي هذا الإطار يتحول المجلس الأعلى للجامعات المصرية الحكومية والخاصة والأهلية، برئاسة يتداولها رؤساء الجامعات أنفسهم، إلى هيئة للتنسيق بين الجامعات وتنمية أشكال التعاون والتكامل فيما بينها، ودعم جهود تطويرها وتحقيق انطلاقها إلى المجال الدولي والمنافسة على مراكز متقدمة فى تصنيفات الجامعات الأفضل في العالم، دون أن يكون سلطة فوق الجامعات.

ثم يكتمل مشروع تطوير المنظومة التعليمية لتفعيل الالتزام الدستوري بإصدار قانون شامل للتعليم، بناء على اقتراح " الهيئة الوطنية للتعليم"، يترجم مبادئ وأسس وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتحدد اختصاصات ومسئوليات كل من عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، ويقنن الضوابط والمعايير التي تضمنتها وثيقة الاستراتيجية.

وإذا كانت الجامعات تفتقر إلى مقومات الجودة، فإن المعاهد العليا تمثل كارثة في النظام التعليمي بكل المقاييس. ولك الله يا مصر

لقراءة وتحميل التقرير اضغط الرابط

تقرير البنك الدولي عن سياسات التعليم العالي في مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

أعيد نشر هذه المقالات بمناسبة

تصريحات الرئيس في افتتاح مركز الحوسبة السحابية الحكومية

عن ضرورة تعلم " البرمجة"

والبعد عن كليات التجارة، والحقوق، والآداب !